

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٠ م
بشأن الموانى

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م .

وعلى المنشور رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٦ هـ بشأن رقابة المبناء والمنشآت
المعدلة له .

وعلى قانون رقابة الموانى ببرقه رقم ١٩ لسنة ١٩٥١ م .

وعلى الاعلان رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٤ م في شأن مراقبة العائدات .

وعلى الاعلان رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٥ م بشأن بناء طرابلس والاعلانات
المعدلة له .

وببناء على ما عرضه وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى

المادة الأولى

يعمل بقانون الموانى المرافق .

المادة الثانية

يصدر وزير المواصلات الواقع التنفيذية لهذا القانون وسائر القرارات
اللازمة لتنفيذها ما لم يقضى هذا القانون بغير ذلك .

والى أن تصدر هذه الواقع والقرارات يستمر العمل بالواقع
والقرارات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .



المادة الثالثة

يلغى المنشور رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ م بشأن رقابة المبناء والمنشورات والقوانين المعدهله له والاعلان رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٤ م بشأن رقابة العائمات والاعلان رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٥ م في شأن مينة طرابلس والاعلانات المعدهله .

كما يلغى كل حكم آخر يخالف احكام هذا القانون .

المادة الرابعة

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

العقيد / معمر القذافي
رئيس مجلس الوزراء

دكتور عمر الهاشمي رمضان
وزير المواصلات والأشغال العامة

صدر في ١٨ جمادى الاولى ١٣٩٠ هـ
الموافق ٢١ يوليو ١٩٧٠ م

قانون الموانى

الباب الاول

الاجراءات الخاصة بوصول السفن وابخارها

مادة (١)

يقصد بالميناء في تطبيق أحكام هذا القانون الموانى المبينة اسماؤها وحدودها في الجدول المرافق ويجوز بقرار من وزير المواصلات تعديل ذلك الجدول بالحذف أو الإضافة .

مادة (٢)

على مالك السفينة القادمة إلى الميناء أو وكيلها أو زبائنه أن يقدم إلى ادارة الميناء قبل الموعود المرتقب لوصول السفينة باربع وعشرين ساعة على الأقل بياناً يتضمن ما يأتي :-

أ) اسم السفينة ونوعها وجنسيتها وميناء تسجيلها .

ب) اسم المالك والربان والوكيل البحري .

ج) الحمولة المسجلة الكلية والصافية .

د) طول السفينة ومقدار غاطسها في الماء عند كل من المقدمة والمؤخرة .

ه) تاريخ وساعة وصولها المرتقب والمدة التي ستمكثها في الميناء بالتقريب .

و) الميناء القادمة منه .

ز) كمية ونوع البضائع الواردة برسم الميناء والبضائع التي ستشحن عليها منه .

ح) السوائل والبضائع الخطرة التي تحملها مع بيان كمياتها وطرق تعبئتها وموقع شحنها .

ط) عدد الركاب وافراد الطاقم .
ي) الحالة الصحية .

ويعتبر هذا البيان بمثابة طلب بتخصيص مرسى لقيام السفينة بإجراءات الشحن والتغليف .

مادة (٣)

يجب على كل سفينةقادمة أن ترفع قبل الاقتراب من الحدود الخارجية لمنطقة ارشاد الميناء الاشارات الآتية :-

- أ) حروف الاشارة الخاصة باسمها .
- ب) الاشارات الخاصة بالحجر الصحي .
- ج) العلم الدال على جنسية السفينة في المؤخرة .
- د) العلم الليبي في السارية الامامية .
- ه) علم أحمر نهاراً ونور أحمر واضح ليلاً اذا كانت تحمل متفجرات أو وسائل قابلة للاشتعال .
- و) الاشارة الدالة على طلب المرشد .

مادة (٤)

يجب على كل سفينةقادمة أن لا تقترب من مدخل البوغاز أو المجرى الملاحي الا اذا صعد عليها المرشد وتولى عملية الارشاد .
ويحدد المجرى الملاحي المذكور من قبل ادارة الميناء .

مادة (٥)

اذا اشتبه ربان السفينة القادمة في وجود أي مرض معد على سفينته أو كانت السفينةقادمة من ميناء موبوء أو ظهر فيها وباء معد فعليه أن يخطر طبيب الحجر الصحي وسلطة الميناء بذلك فور وصوله .
وعلى ادارة الميناء أن تخصص لها مرسى منعزل لا تظل فيه الى أن يتم اتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة حسب ما يقرره الحجر الصحي في الميناء .

وتظل السفينة في المنطقة المحددة لإجراءات الحجر الصحي ولا يسمح بالصعود عليها أو التزول منها حتى يتم اتخاذ الإجراءات الصحية وانزال الاشارات الخاصة بذلك .

مادة (٦)

على ربان أو وكيل السفينة أن يتقدم إلى إدارة الميناء خلال أربع وعشرين ساعة من وقت الوصول لعمل إقرار الحضور على النموذج المخصص لذلك والذي يجب أن يتضمن البيانات الآتية : -

اسم السفينة وجنسيتها – تاريخ ووقت الوصول – اسم المالك للسفينة وعنوانه – اسم الوكيل البحري – اسم الربان – عدد أفراد الطاقم الأجانب والوطنيين – الطول المسجل للسفينة وحمولتها المسجلة الكلية و الصافية – غاطس السفينة وقت الوصول عند كل من المقدمة والمؤخرة – أول ميناء في الرحلة والدولة التابع لها – الموانئ التي مررت بها السفينة – آخر ميناء في الرحلة .

مادة (٧)

يجب أن يكون إقرار الحضور مصحوباً بالمستندات التالية : -

- أ) شهادة تسجيل السفينة وشهادة حمولتها المسجلة .
- ب) الشهادة الدولية لخط الشحن .
- ج) الشهادة الدولية للملاحة .
- د) شهادة نقل الركاب .
- ه) الشهادة الدولية لمعدات إنقاذ الأرواح .
- و) الشهادة الدولية لسلامة جهاز التغطاف اللاسلكي والتليفون اللاسلكي .
- ز) قائمة أفراد طاقم السفينة مبينة بها جنسياتهم .
- ح) قائمة بعدد الركاب النازلين والركاب الباقيين في السفينة .

ط) بيان الشحنة الواردة الى الميناء .
ى) اية شهادات أخرى تنص عليها اللوائح التنفيذية لهذا القانون .
وتلتزم السفينة الوطنية بتقديم المستندات التالية بالإضافة الى المستندات المشار إليها في الفقرة السابقة : -

- أ) دفتر الحوادث الرسمي .
ب) عقود استخدام افراد طاقم السفينة .

مادة (٨)

يقدم طلب التصريح بالسفر الى ادارة الميناء مصحوباً بما يثبت أن السفينة أتمت الاجراءات الجمركية والصحية مدرجاً به البيانات الآتية : -

اسم السفينة وجنسيتها - اسم الوكيل - اسم الربان - الحمولة الكلية والصفية المسجلة للسفينة - تاريخ الوصول - مشحونه أو على الصابورة - مقدار الشحنة المفرغة ونوعها واسم الميناء المسافرة اليه وتاريخ السفر ومقدار البضاعة التي تحملها وعدد الركاب الراحلين عليها .

ويصدر للسفينة تصريح السفر على النموذج المخصص لذلك بعد اتمام الاجراءات الادارية والخاصة بصلاحيتها للسفر والتتأكد من ادائها لالتزاماتها المالية وعدم وجود أي مانع قانوني من سفرها .

مادة (٩)

على السفينة عند مغادرة الميناء أن ترفع على ساريتها الامامية الاشارة الدولية الدالة على ذلك .

مادة (١٠)

على مالك السفينة أو ربانياها أو وكيلها أن يقدم لإدارة الميناء أى سجل أو وثيقة أو مستند يتعلق بالسفينة أو بحمولتها كلما طلب اليه ذلك .

الباب الثاني

قواعد تحركات ورسو وربط السفن والوحدات العائمة

داخل منطقة الميناء

مادة (١١)

لا يجوز شغل المجرى الملاحي الموصل للميناء بأكثر من سفينة واحدة في وقت واحد ومع ذلك يجوز السماح لأكثر من سفينة قادمة بالدخول تباعاً في المجرى الملاحي المذكور على أن يراعي التقييد بترك مسافة كافية بين كل سفينتين لمنع احتمال وقوع حوادث طارئة، وإذا كان المجرى الملاحي مشغولاً بسفينة خارجة فعلى السفينة القادمة أن تنتظر في الخارج حتى يخلو المجرى، أما إذا كان المجرى الملاحي خالياً وكانت هناك سفينتان أحدهما قادمة والآخرى خارجة فت تكون الأولوية في الدخول في المجرى للسفينة القادمة.

مادة (١٢)

على الربان أن يكون بنفسه على رأس العمل في برج القيادة عند وصول السفينة إلى الميناء وابحارها منه وخلال جمبع تحركاتها فيه وعلىه أن يتقييد بجميع الأنظمة الملاحية المحلية والدولية.

مادة (١٣)

باستثناء حالات القوة القاهرة أو وجود مريض بحالة خطيرة بالسفينة تكون الاسمية في دخول السفن إلى الميناء حسب ترتيب وصولها إلى منطقة الارشاد خارج الميناء على أن تكون الأولوية للسفن حسب انواعها بالترتيب الآتي : -

- أ) سفن الركاب .
- ب) سفن نقل الحيوانات .
- ج) سفن الخطوط المنتظمة ونقل البريد .

- د) سفن البضائع .
- ه) سفن البرول والمواد الخطرة .

ولا دارة الميناء عدم التقيد بترتيب الاولوية المشار اليه بالنسبة للسفن التي لا يزيد مجموع ما تفرغه وتشحنه في الميناء على ٣٠٠ طن .

مادة (١٤)

تعطى اولوية الرسو للسفن حسب ترتيب دخولها الى الميناء ومع ذلك اذا لم تكن السفينة مستعدة للعمل او وضعت تحت الحجر الصحي أعطيت اولوية الرسو للسفينة التي دخلت بعدها .

مادة (١٥)

تحدد ادارة الميناء مكان رسو السفينة ولها أن تأمر ببنقلها من مرسى الى آخر داخل الميناء حسب ما يقتضيه صالح العمل .
ـ ولا يجوز لایة سفينة أن ترسو على رصيف أو سقالة أو أن تربط على أية شمندوره أو تلقى مخاطيفها داخل الميناء الا وفق تعليمات وتوجيهات ادارة الميناء .

مادة (١٦)

اذا وصلت سفينة الى الميناء ولم يكن قد خصص لرسوها رصيف أو سقالة أو شمندوره فعليها أن تلقى مخاطيفها في مكان بعيد عن المجرى الملاحي في الميناء ولا يجوز لها الانتقال بعد ذلك من مكانها الا بأمر من ادارة الميناء .

مادة (١٧)

اذا اقتت السفينة مخاطيفها أو رست في مكان معين قبل ان تحدد لها ادارة الميناء مكاناً لرسوها وكان في رسوها عائق لحركة الملاحة أو خطط على منشآت الميناء أو على السفن فلا دارة الميناء أن تصدر لها الاوامر اللازمة للتغيير

مكانها ، وعلى الربان أو الضابط المسؤول عن السفينة تنفيذ هذه الاوامر فور صدورها .

مادة (١٨)

لا يجوز لسفينة ما ان تنتقل من المرسى المحدد لها الى مرسي آخر أو أن تتجاوز الجزء المخصص لها من الرصيف دون أمر من ادارة الميناء ومع ذلك بظل الربان مسؤولا عن صلاحية المكان لرسو السفينة .

مادة (١٩)

اذا أمرت ادارة الميناء بنقل سفينة من مكان الى آخر ولم تكن في السفينة ايدي عاملة كافية لتنفيذ ذلك أو كانت السفينة في حالة تعطل فعلى السفينة أن تستعين بادارة الميناء أو غيرها لتنفيذ الامر في الوقت المحدد : ويكون ذلك على نفقة السفينة ومسئوليتها .

مادة (٢٠)

لادارة الميناء أن تقوم بنقل السفينة من مكان الى آخر على نفقة السفينة ومسئوليتها وذلك في الحالات الآتية :

- أ) عدم وجود المسؤول عن السفينة .
- ب) رفض المسؤول عن السفينة نقلها أو اهماله في ذلك أو تعمده خلق عوائق تحول دون انتقالها بوسائلها الخاصة .

مادة (٢١)

لادارة الميناء أن تأمر بازالة الاشياء البارزة خارج السفينة اذا كان يتربى عليها ضرر للسفن أو الميناء أو أرصفته وعلى المسؤول عن السفينة تنفيذ تعليمات ادارة الميناء .

مادة (٢٢)

اذا رست سفينة بمحاذاة سفينة أخرى بموافقة ادارة الميناء فيكون لضابط وبحارة السفينة البعيدة عن الرصيف ولكل من له عمل فيها استخدام سطح السفينة الراسية على الرصيف للعبور بشرط الا يترتب على ذلك ضرر للسفينة الثانية.

مادة (٢٣)

على رياضة السفن الالتزام برفع الاشارات النهارية والليلية المنصوص عليها في القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار عند اقتراب سفينهم من الميناء والدخول اليه والخروج منه وكذلك اثناء وجودها فيه أو في المياه المتاخمة له سواء كانت راسية أو متحركة ، قاطرة أو مقطورة .

مادة (٢٤)

لا يجوز اطلاق الصفارات الكهربائية أو البخارية أو أى جهاز آخر يحدث صوتاً الا اذا استدعت ذلك انظمة السير والعمل في الميناء أو انظمة الملاحة الدولية .

مادة (٢٥)

على السفن أن تقلل من سرعتها عند اقترابها من الوحدات المقطرورة أو السفن الصغيرة أو القوارب وعليها أن تلتزم اثناء سيرها في الميناء بالقواعد والتعليمات التي تضعها ادارة الميناء لحماية الوحدات البحرية الصغيرة وسلامة الارواح والممتلكات .

مادة (٢٦)

لا يجوز ربط السفن على العوامات المضاءة أو علامات الارشاد أو في الامكانة غير المخصصة لذلك .



وعلى السفن أن تكون مجهزة أثناء رسوها في الميناء بسلم ذي حاجز على جانبيه وبغير ذلك من الأدوات والمعدات والاربطة والخنازير الازمة لتأمين سلامتها وسلامة غيرها من السفن وأوحدات ومن عليها .

مادة (٢٧)

يجب أن يكون على السفينة الراسية داخل الميناء في جميع الأوقات العدد الكافي من الأشخاص اللازمين لحراستها ول القيام بالأعمال الأخرى التي تقتضيها السلامة .

ولادارة الميناء أن تستخدم على نفقة السفينة عدداً إضافياً من البحارة متى رأت ضرورة ذلك .

مادة (٢٨)

على ربان السفينة مراقبة حبال الربط وحركتها على نحو يضمن سلامة رسو السفينة وعليه تنفيذ تعليمات ادارة الميناء في هذا الشأن وبخاصة في حالة احتمال تغير الاحوال البحرية الجوية ويكون الربان مسؤولاً عن كل ضرر يلحق بالغير بسبب اهماله في ربط سفينته بطريقة سليمة أو بالوسائل المناسبة أو بسبب تأخره في تنفيذ تعليمات ادارة الميناء .

مادة (٢٩)

لا يجوز تشغيل رفاصات السفينة أثناء رسوها في الميناء الا في حالات الضرورة التي توافق عليها ادارة الميناء .

مادة (٣٠)

على ربان السفينة أن يبلغ ادارة الميناء بكل خلل أو عطب يطرأ على سفينته من شأنه أن يؤثر في الحركة داخل الميناء .

مادة (٣١)

لا يجوز للسفن الراسية على رصيف أو سقالة أن تند حبالمأ أو جنائزيرها إلى آية شمندوره للرباط إلا بموافقة ادارة الميناء .
ولا يجوز استخدام الشمندورات في ابعاد السفينة عن الرصيف .

مادة (٣٢)

على السفينة التي أنهت أعمالها في الميناء أن تسرع في مغادرته .
وإذا أنهت سفينتان أو أكثر أعمالها في نفس الوقت فلسفينة التي سبقت في طلب المرشد حق الأولوية في الخروج من الميناء .
وإذا قدم طلبان في وقت واحد تكون الأولوية للسفينة التي وصلت الميناء قبل الأخرى .

مادة (٣٣)

يحظر على القوارب الصغيرة بالميناء وقوارب نقل الركاب وقوارب الصيد شغل المجرى الملاحي المؤدي إلى الميناء كما يحظر عليها الربط على الشمندورات الخاصة بالأنوار الملاحية وأماكن رسو السفن .
ونحدد ادارة الميناء المكان المناسب لربط القوارب المذكورة .

مادة (٣٤)

على وحدات القطر والوحدات البحرية الآلية الأخرى السير في الميناء بحرص وحذر وبسرعة مناسبة وعليها أن تهدي من سرعتها عند الاقراب من وحدات أخرى .

ويجب أن تكون هذه الوحدات مزودة بانوار الملاحة وأجهزة الصوت اللازمية وأن تتبع في تحركاتها داخل المواني القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار .

مادة (٣٥)

يحظر على قوارب الزرعة وقوارب الرباطة والوحدات البحرية الأخرى السريعة استعمال الممرات الملاحية أو مزاولة نشاطها داخل الموانئ إلا بتخفيض من إدارة الميناء يصدر في حالات الضرورة ويقتصر تحركها داخل الميناء على الدخول أو الخروج على أن يكون ذلك بالسرعة المناسبة .

مادة (٣٦)

على القوارب والوحدات البحرية تنفيذ ما تنص عليه اللائحة التنفيذية بشأن سلامة السفن والوحدات الأخرى والعائمات ومبنيات الميناء وسلامة الأرواح العاملة عليها .

الباب الثالث**الاحكام الخاصة بالارشاد والقطار****مادة (٣٧)**

الارشاد البحري هو الخدمة التي تقدم لربابنة السفن في قيادة سفنهم عند دخول الموانئ ومناطق الرسو والممرات الملاحية أو الخروج منها أو التحرك فيها .

والمرشد البحري هو الشخص الذي تعهد إليه إدارة الميناء بتوسيع عمليات ارشاد السفن في الموانئ والممرات الملاحية .

مادة (٣٨)

لا يجوز أن يمارس عمليات الارشاد في الموانئ والممرات الملاحية المؤدية إليها إلا الأشخاص الحاصلون على ترخيص بذلك من الإدارة العامة للموانئ .

مادة (٣٩)

الارشاد الزامي بالنسبة للسفن اثناء دخولها الممرات الملاحية والموانىء أو خروجها منها أو تحركها فيها .

مادة (٤٠)

تعفى السفن الآتية من الارشاد والرسوم المقررة منه :-

- أ) السفن الحربية الوطنية .
 - ب) السفن التابعة للدولة ومصالحها ومؤسساتها وغير المخصصة لاعمال تجارية .
 - ج) السفن المخصصة لتعليم الفنون البحرية بشرط عدم القيام بأعمال تجارية .
 - د) السفن الشراعية التي لا تزيد حمولتها المسجلة عن ٥٠ طن .
 - ه) السفن ذات المحرك الميكانيكي التي لا تزيد حمولتها المسجلة الصافية عن ١٠٠ طن .
- على انه اذا استعانت السفن المذكورة في الفقرتين (د) و (ه) بمرشد بناء على طلبها فلتلزم بسداد رسوم الارشاد المقررة .

مادة (٤١)

تعفى السفن المذكورة فيما يلى من رسم الارشاد :-

- أ) السفن الحربية الاجنبية بشرط المعاملة بالمثل .
- ب) السفن التي تنص الاتفاقيات الدولية التي تكون ليبيا طرفاً فيها على اعتبارها .

مادة (٤٢)

على كل سفينة تطلب المرشد لدخولها الموانى والممرات الملاحية المؤدية إليها أو تحركاتها فيها أن ترفع الإشارة الدولية الخاصة بذلك .

مادة (٤٣)

لا يجوز لایة سفينة تتلزم بالارشاد أن تدخل الميناء أو الممر الملاحي المؤدى إليه أو تتحرك فيها الا بوجود المرشد البحري على متنها .

مادة (٤٤)

يحتفظ الربان بالرغم من وجود المرشد على متن السفينة بأمر قيادتها ويضطلع بمهامه في تسيير دفتها وتظل سلطته ومسؤوليتها كاملة رغم وجود المرشد على السفينة .

مادة (٤٥)

تبقى مسؤولية السفينة كاملة قبل الغير عن كل هلاك أو ضرر ولو كان ناشئاً بسبب خطأ المرشد .

مادة (٤٦)

تكون السفينة مسؤولة عن كل هلاك أو ضرر يصيب سفينة الارشاد ومنتشرات الميناء أو العائمات التابعة له والحاصل أثناء عمليات الارشاد وربط السفينة أو المناورات الخاصة بصعود المرشد إلى السفينة أو نزوله منها .

مادة (٤٧)

على ادارة المينا القيام بما يلى :-

- ١) تأمين ارشاد السفن في دخولها الى الموانى والممرات الملاحية وخروجها وتنقلاتها فيها .

ب) ربط السفن ورسوها على الارصدة والعراءات المخصصة للذالك وتوفير ما يضمن سلامتها .

ج) عدم اخراج السفن البحرية الا بعد التأكد من حصولها على جميع الاوراق الرسمية التي تجواها البحار .

د) اخطار المختصين بالميناء عن كل حادث يطرأثناء عمليات الارشاد .

مادة (٤٨)

على المرشد أن يسارع إلى نجدة السفن المهددة بالخطر سواء كلف بذلك أو لم يكلف إلا إذا وجدت ظروف أخرى تحول دون ذلك .

مادة (٤٩)

يحظر على المرشد أن يتغاضى أو يطالب بآية اتعاب أو رسوم أو تعويضات غير مقررة .

مادة (٥٠)

كل سفينة تخضع لالتزام الارشاد وتتنزع عن الاستعامة بخدمات المرشد تلزم بدفع الرسم المقرر .

مادة (٥١)

تلزم السفينة برسوم الارشاد كاملة اذا صعد المرشد اليها بناء على طلبها عند دخولها أو مغادرتها ولو عدلت بعد ذلك عن الدخول أو السفر .

مادة (٥٢)

اذا بقى المرشد على السفينة بعد خروجها من منطقة الارشاد لأسباب قاهرة تلتزم السفينة بنفقات اقامته وطعامه وعودته الى الميناء براً أو جواً أو بحراً بالدرجة الأولى علاوة على اداء المبالغ الأخرى المقررة قانونياً .

مادة (٥٣)

يكون المرشد مسؤولاً أمام سلطات الميناء عن الاختلاء الفنية وغيرها التي تقع منه أثناء قيامه بواجبهاته.

مادة (٥٤)

تم عملية قطر السفن داخل الموانئ والمرافع الملاحية المؤدية إليها بناء على طلب من ربان السفينة أو وكيلها ويكون القطر الزامي في الحالات التي تقرر إدارة الميناء ضروريتها فيها.

مادة (٥٥)

لا يجوز لایة سفينة أو وحدة بحرية أن تقوم بعملية القطر في الميناء أو المرفأ الملاحي المؤدي إليه إلا إذا كان مرخصاً لها بذلك من إدارة الميناء ، بعد التحقق من استيفاء الشروط الواجب توفرها في القاطرات .

الباب الرابع

الأحكام الخاصة بالشحن والتغليف

مادة (٥٦)

لا يجوز اجراء عمليات شحن وتغليف السفن الا بعد اتمام الاجراءات الخاصة بذلك والمنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة (٥٧)

تجرى اعمال الشحن والتغليف في الميناء خلال الساعات التي تحدد لها لذلك إدارة الميناء .

مادة (٥٨)

على ادارة الميناء العمل بقدر الامكان على ترخيص امكانه مناسبة في الميناء لوضع كل نوع من البضاعة المفرغة أو المعدة للشحن على حده .

مادة (٥٩)

لا يجوز لاي شخص أو مؤسسة أو جماعة ممارسة أعمال الشحن والتغليف في الميناء الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من ادارة الميناء .

مادة (٦٠)

لا يجوز نقل الحمولة من سفينة الى اخرى داخل الميناء الا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك من ادارة الميناء .

ولا يجوز بدون ترخيص من الادارة المذكورة أعلاه مواد (الصابورة) من الميناء .

مادة (٦١)

على مالك السفينة أو ربانياها أو وكيلها أن يحول دون سقوط أى جزء من شحنتها في الماء في أحوال شحنها أو تفريغها وعليه أن يتخذ جميع الاحتياطات الالازمة لمحلياته دون حصول اضرار بانشآت الميناء . وأن يتأكد من سلامة المعدات المستعملة في عمليي الشحن والتغليف ، وأن يتقيد بالتعليمات والاجراءات التي تضعها ادارة الميناء في هذا الشأن .

مادة (٦٢)

لا يجوز تغليف أو شحن البضائع من السفينة أو اليها الا تحت اشراف ومراقبة ربانياها أو ضابط مسئول على متنها . ويعتبر الربان والمالك مسئولين عن كل خسارة أو تلف يحدث للبضائع نتيجة لتغليفها أو شحنها بصورة غير مناسبة أو بأعمال الا في الحالات التي يكون فيها صاحب البضاعة مسؤولا عن الشحن والتغليف .

مادة (٦٣)

لا تتحمل ادارة الميناء أية مسؤولية مهما كان نوعها عن محتويات الطرود أو ما هيتها أو عن أي اختلاف في أوزانها أو مقاييسها عما ورد في كشف البضائع .

كما لا تتحمل هذه السلطات أية مسؤولية عن فقد امتعة الركاب أو نقلها أو تلفها ما لم يثبت أن ذلك ناتج عن أهمال أو تقصير من موظفي سلطات الميناء .

مادة (٦٤)

لا يجوز أن تبقى البضائع على ارصفة الميناء أو في الساحات المجاورة لها لأكثر من المدة الازمة لتحميلها أو تفريغها .

مادة (٦٥)

إذا كانت البضاعة المفرغة من السفينة فاسدة أو تالفة أو أصبحت كذلك ، جاز لسلطات الميناء إذا كان ذلك يؤدي إلى الاضرار بالصحة العامة وبعد موافقة السلطة الصحية بالميناء أن تطلب إلى صاحب البضاعة أو ربان السفينة أو وكيلها نقل تلك البضاعة فوراً من منطقة الميناء ، فإذا امتنع عن التنفيذ في الموعد المحدد له جاز لسلطات الميناء نقل البضاعة على نفقته دون الارخلال بالتعويضات إن كان لها محل .

مادة (٦٦)

تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والإجراءات التي يجب اتباعها عند شحن السفن أو تفريغها والاحتياطات الواجب اتخاذها لسلامة العمال والمارة والبضائع ومنتزئات الميناء كما تحدد الشروط الخاصة بالمعدات والأدوات التي تستعمل في عملية الشحن والتفريغ .

الباب الخامس

القواعد الخاصة بشحن وتغريغ المتفجرات والمواد الخطرة

مادة (٦٧)

على كل سفينة تحمل متفجرات أو مواد خطرة أن ترفع في النهار علماً أحمر وفي الليل نوراً أحمر واضحاً وذلك أثناء وجودها في منطقة الميناء .
وتحدد أنواع المتفجرات والمواد الخطرة بقرار من وزير المواصلات بناء على اقتراح مدير عام الموانئ .

مادة (٦٨)

لادارة الميناء توجيه السفينة المحملة كلياً أو جزئياً بمتفجرات أو مواد خطرة من أي نوع الى المكان الذي تبينه لرسوها أو لبراطها أو لتحركاتها داخل الميناء أو خارجه أو الذي يتم فيه شحنها أو تغريغها ، ولا يجوز لهذه السفن أن تجاوز المكان المذكور ولاادارة الميناء تكليفها بالانتقال من مكان الى آخر ، وله تحديد الاجراءات والاحتياطات الواجب اتباعها أثناء هذه العملية .

ويكون ربان السفينة ومالكيها مسئولين في جميع الأحوال عن جميع الاضرار التي تحدث بسبب المتفجرات أو المواد الخطرة ايا كان وقت حدوثها .

مادة (٦٩)

تحدد ادارة الميناء امكانية خاصة في الميناء لتنضيف المتفجرات أو المواد الخطرة وتخزنها وشحنها وتغريغها .

ولا يجوز شحن أو تغريغ أو نقل مواد خطرة أو متفجرات الا بحضور أحد ضباط السفينة وتحت اشرافه .

مادة (٧٠)

لايجوز لایة سفينة تحمل متفجرات أو مواد خطيرة القيام بأية تحركات داخل الميناء بين الغروب والشروع . كما لايجوز لها أثناء هذه الفترة شحن متفجرات أو مواد خطيرة أو تفريغها أو نقلها الا في حالات الضرورة التي توافق عليها كتابة ادارة الميناء .

مادة (٧١)

لايجوز شحن أية متفجرات أو مواد خطيرة من أي نوع على أية سفينة في الميناء أو تفريغها أو ادخالها إلى منطقة الميناء أو اخراجها منها إلا بأذن كتابي من ادارة الميناء ومع مراعاة الشروط التي يصدر بها الاذن . ولايجرى ذلك على السفن الحربية الوطنية .

مادة (٧٢)

لايجوز للسفينة التي انتهت عملية شحن أو تفريغ المتفجرات أو المواد الخطيرة ان تبقى على المرسى بل يجب نقلها بعيداً عن الارصنة وارساؤها على مخاطيفها خارج الميناء ان لم تكن بحالة استعداد للسفر .

مادة (٧٣)

لايسمح بإشعال النار على أية سفينة أو بالقرب منها خلال قيامها بعملية شحن أو تفريغ المتفجرات أو المواد الخطيرة الا بقدر ما تسمح به ادارة الميناء . ويجب قطع الاتصال الكهربائي عن عناير السفينة خلال عملية شحن أو تفريغ المواد المذكورة .

مادة (٧٤)

مع مراعاة الأحكام السابقة تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والتعليمات التي يجب على السفن المحملة بالمتفجرات أو المواد الخطيرة التزامها

أثناء دخولها الميناء أو رسوها فيه أو مغادرتها له وأثناء تفريغ حمولتها أو شحنها والمعدات والأدوات التي يجب أن تكون مزودة بها .

كما تحدد اللائحة القواعد التي يجب على الوحدات العاملة في الميناء المستخدمة في شحن المواد المذكورة مراعاتها أثناء قيامها بعملها والاحتياطات التي يجب على الأشخاص اتباعها لتفادي الاشتعال أو الانفجار سواء كانوا من العاملين في شحن هذه المواد أو تفريغها أو من أفراد طاقم السفن أو الوحدات المذكورة أو من غيرهم .

الباب السادس

القواعد الخاصة بشحن وتفريغ النفط

مادة (٧٥)

يعتبر بكلمة النفط «البترول» في أحكام هذا الباب . أي سائل أو مادة قابلة للالتهاب تستخرج من النفط «البترول» أو من أية مادة اسفالية أو من مستخرجات هذه المواد .

مادة (٧٦)

في تطبيق هذا القانون ينقسم النفط ومستخرجاته إلى أربع درجات حسب درجة وميضرها .

النفط من الدرجة - أ

ويشمل الانواع المعروفة عادة بالغازات النفطية المسالة مثل البيوتان الخفيف والروبيان وبترین الطيران وبترین السيارات وبترین التنظيف وزيت الوقود والمذيبات النفطية الخفيفة ووقود الفانات من نوع البترین واسع المدى والنفط الخام والمقطرات والمخلوطات النفطية التي تكون درجة وميضرها تحت 22,8 درجة مئوية بجهاز «ابل» المغلق .

النفط من الدرجة - ب

ويشمل المواد النفطية التي لا تقل درجة وبيضها عن ٢٢,٨ درجة مئوية ولا تزيد على ٦٥,٦ درجة مئوية بجهاز بنشكى مارتن المغلق مثل الكيروسين وكيروسين الفايات والتربنتين المعدى والسوبار والسوبارين .

النفط من الدرجة - ج

ويشمل المواد النفطية التي لا تقل درجة وبيضها على ٦٥,٦ درجة مئوية ولا تزيد على ١٢١,١ درجة مئوية بجهاز بنشكى مارتن المغلق مثل الديزول والمازوت والزيوت الخفيفة .

النفط من الدرجة - د

ويشمل المواد النفطية التي درجة وبيضها أعلى من ١٢١,١ درجة مئوية بجهاز بنشكى مارتن المغلق مثل الزيوت المعدي والغازلين وشمع البراغين والبيتومين .

مادة (٧٧)

لا يجوز لایة سفينة دخول الميناء بقصد شحن أو تفريغ النفط الا بعد الترخيص لها بذلك من ادارة الميناء وتخصيص مرسى لها وتكون السفينة مسئولة عما يحدث لها أو لربانها أو لبحارتها داخل الميناء كما تكون السفينة مسئولة عن أية اضرار تحدثها هي أو حمولتها أو افراد طاقمها سواء وقعت هذه الأضرار للمنشآت أو السفن أو الوحدات البحرية أو للافرادثناء وجود السفينة بالميناء او خلال عملية الشحن والتفريغ .

مادة (٧٨)

يقدم ربان كل سفينة الى ادارة الميناء الذي دخله منطقة الميناء اقراراً بعلمه واطلاعه على الأنظمة المطبقة في الميناء .

مادة (٧٩)

على السفينة بمجرد دخولها المكان المخصص لرسوها ان تدل حتى سطح البحر بحبلين على الأقل من المثلث بحجم مناسب احدهما في المقدمة والآخر في المؤخرة وفي نهاية كل منها قفل لامكان جر السفينة في حالة نشوب حريق أو أى حادث آخر .

مادة (٨٠)

على كل سفينة اثناء حملها للمواد النفطية أو شحنها أو تفريغها أن ترفع طول مدة وجودها بالميناء العلامات والاشارات الدولية والمحلية الخاصة بذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

مادة (٨١)

يكون ربابة السفن مسؤلين عن عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الحرائق وسلامة السفن ويجب عليهم تنفيذ جميع الأوامر التي تصدرها ادارة الميناء فيما يتعلق بتحركات السفن ورسوها وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها .

مادة (٨٢)

لادارة الميناء تكليف مندوب من قبلها بالتوارد على السفينة للتأكد من تنفيذ جميع القواعد والتعليمات المعمول بها في الميناء ويجوز أن يبقى هذا المنصب على السفينة طوال مدة اقامتها بالميناء اذا اقتضى الأمر ذلك وتلتزم السفينة في هذه الحالة بأعداد مكان ملائم بها لاقامته .

مادة (٨٣)

تعتبر أية سفينة مشحونة بالمواد النفطية عند دخولها الميناء أنها حاملة النفط من الدرجة (أ) مالم يقرر ربانيا غير ذلك كتابة على النموذج الذي تعدد لهذا الغرض سلطات الميناء .

كما تعتبر أية سفينة فارغة معدة لشحن النفط أنها تشحن نفطًا من الدرجة (أ) مالم يقرر ربها قبل بدأ الشحن غير ذلك كتابة على النموذج الذي تعدد لهذا الغرض سلطات الميناء .

مادة (٨٤)

تعتبر السفينة محملة بالنفط من الدرجة (أ) وتطبق عليها القواعد الخاصة بشحن وتفریغ هذا النوع من النفط طوال مدة وجودها بالميناء اذا كانت محملة بنفط بعضه من الدرجة (أ) والباقي من الأنواع الأخرى .

مادة (٨٥)

تلزム كل سفينة محملة بالنفط عند دخولها منطقة الميناء وقبل مغادرتها لها بأن تقدم لإدارة الميناء كشفاً ببيان شحنته بأكمالها ودرجاتها وكيفية توزيعها على صهاريج السفينة .

مادة (٨٦)

لايجوز شحن أو تفریغ النفط من الدرجة (أ) الا في الفترة الواقعة بين شروق الشمس وغروبها ولا إدارة الميناء في الأحوال التي تكون فيها عملية الشحن أو التفریغ ، قد بدأت قبل الغروب بساعتين على الأقل أن تصرح بالاستمرار فيها ، ولها أيضاً أن تأمر بوقف الشحن أو التفریغ في حالة هبوط العواصف أو في الظروف الأخرى التي تقتضي ذلك .

مادة (٨٧)

يكون شحن وتفریغ النفط من الدرجة (أ) الموجود داخل صنائع أو براميل وفقاً للتعليمات التي تضعها إدارة الميناء على أن تخلي الأرصفة منها قبل الغروب .

ولايجوز توصيل أنابيب البترول من الشاطئ إلى السفن المشحونة بنفط

من الدرجة (أ) الا بعد اطفاء جميع النيران والأنوار المكسوقة بالسفينة وتبين اللائحة التنفيذية الأحوال التي يجوز فيها غير ذلك .

مادة (٨٨)

تحدد اللائحة التنفيذية التعليمات والاحتياطات التي يجب اتخاذها أو التقيد بها أثناء شحن السفن المحملة بالنفط وتفریغها وأثناء تحرکها أو رسوها في الميناء أو دخوها أو خروجها منه أو أثناء قطراها .

كما تحدد اللائحة المعايير التي يتم فيها الشحن والتفریغ والأعمال المحظوظ على العمال أو المارة أو الوحدات البحرية القيام بها بالقرب من أماكن رسو هذه السفن والشروط التي يجب توافرها في المعدات والالات المستخدمة في الشحن والتفریغ واجراءات الأمان والسلامة والحراسة .

الباب السابع

الأحكام الخاصة بالتخزين

مادة (٨٩)

ال تخزين هو وضع البضائع الواردة أو المعدة للتصدير في الأماكن المخصصة لها سواء كانت مسقوفة أو مكسوقة . مسورة أو غير مسورة .

مادة (٩٠)

يحظر على أي شخص الدخول الى أماكن التخزين أو التجول فيها الا اذا كان يحمل اذناً خاصاً بذلك من ادارة الميناء .

مادة (٩١)

لايجوز ادخال البضائع واخراجها من اماكن التخزين الا باذن من ادارة الميناء .

مادة (٩٢)

للسلطات المختصة بالتخزين في الميناء رفض تخزين بعض البضائع بسبب رداءة اغلفتها أو فسادها أو بسبب ما ينشأ عنها من اضرار لغيرها من البضائع أو اضرار أخرى أو لغير ذلك من الأسباب التي تقتضيها المصلحة العامة .

مادة (٩٣)

لا يجوز تخزين المواد الخطرة أو القابلة للاشتعال إلا في الاماكن التي تخصص لذلك .

مادة (٩٤)

يتم تخزين البضائع في الاماكن التي تخصص لها بحسب انواعها وعلاماتها وأرقامها وعلى أساس بيان الشحنة أو البيانات الأخرى الواردة بشأنها ولا تلتزم السلطات المختصة في الميناء بالتحقق من صحة تلك المستندات وتقع مسؤولية أي خطأ أو غش بها على عاتق مقدم المستند .

مادة (٩٥)

اذا وجدت طرود معطوبة أو أشتبه في حصول عبث بها فيجري قبل تخزينها – فرزها وعدها وزنها وختمتها وتحرير محضر بها يوقع عليه كل من وكيل السفينة وممثل ادارة الميناء وي بين في المحضر أى تباين بين البيانات المدرجة في بيان الشحنة وواقع البضائع المستلمة فإذا كانت البضاعة سائبة أو تعذر عدها بسبب نوعها أو نسبتها فيتم ادخالها جملة مع الاشارة الى ذلك في المحضر .

مادة (٩٦)

تقبل البضائع المعدة للتصدير في اماكن التخزين بناء على طلب كتابي

يقدم من أصحابها أو وكلائهم إلى إدارة الميناء وتسجل هذه البضائع عند ادخالها أماكن التخزين بحضورهم .

ولإدارة الميناء رفض قبول البضائع التي يكون تصديرها منوعاً أو ذات الطرود المعوضة أو المشوحة أو الأغلفة غير المتبعة .
فإذا كانت البضاعة المعدة للتصدير سائبة أو يتعذر عدتها بسبب نوعها أو حجمها أو كيتها فتقبل جملة مع الاشارة إلى ذلك في السجل الخاص .

مادة (٩٧)

يجرى استلام وتسلیم البضائع في أماكن التخزين بأحدى الطرق الآتية :

- أ) بالوزن والعد بالنسبة للطرود .
- ب) بالتقدير المجمل بالنسبة للبضائع السائبة أو المتعذر عدتها وزنها .
- ج) بالعدد فقط دون الوزن بالنسبة لبعض الطرود الذي يصعب وزنها ولا تكون إدارة الميناء مسؤولة عند التسلیم عن الوزن والعدد فيما يتعلق بالبضائع المذكورة في الفقرة (ب) ولا عن الوزن فيما يتعلق بالبضائع المذكورة في الفقرة (ج) ولو نص على ذلك في المستندات الخاصة بالبضائع ولصاحب البضاعة أو وكيله طلب اجراء التسلیم على اساس الوزن بالنسبة للبضائع المذكورة في الفقرتين (ب وج) على أن يتحمل مصاريف الوزن عند ادخال البضاعة أو اخراجها .

مادة (٩٨)

يعتبر تسلم البضاعة من قبل أصحابها أو وكيله مبرراً للنحو إدارة الميناء .

مادة (٩٩)

لادارة الميناء الحق في نقل البضاعة من مكان تخزين الى آخر اذا استدعت الضرورة ذلك .

مادة (١٠٠)

يكون تسليم البضائع من أماكن التخزين بناء على طلب أصحابها أو وكلائهم بعد اتمام الاجراءات الخاصة بذلك .

مادة (١٠١)

تبين اللائحة التنفيذية الأحكام التفصيلية التي يجب مراعاتها في تخزين البضائع الواردة أو الصادرة واحتياطات السلامة والأمن وسائر التدابير التي يجب اتخاذها لتفادي وقوع ضرر للمخزونات .

باب الثامن

الأحكام الخاصة بالوحدات البحرية العاملة في الميناء

مادة (١٠٢)

يقصد بالوحدات البحرية العاملة بالموانئ جميع المعدات والوحدات العائمة والتي تعمل داخل احواض الموانئ ومساحات المائة الأخرى التابعة لها مهما كانت تسميتها وأنواعها وحملتها سواء كانت تستخدم في الشحن أو التفريغ أو الارشاد أو القطر أو في غير ذلك من الأعمال التي تتعلق بخدمات سفن الملاحة .

مادة (١٠٣)

تحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها في الوحدات العاملة

في الميناء ولا يجوز لایة وحدة أن تعمل داخل الميناء الا اذا كان مرخصاً لها بذلك .

مادة (١٠٤)

تحدد ادارة الميناء اماكن رسو الوحدات العاملة داخل الميناء ولها أن تأمر بنقلها من مكان الى آخر وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .

مادة (١٠٥)

يجب أن يكون على متنه كل وحدة عاملة في الميناء طاقم كاف لادارتها وتشغيلها .

مادة (١٠٦)

لا يجوز تنظيف الوحدات العاملة بالميناء أو اصلاحها أو سحبها على البر الا بموافقة ادارة الميناء وفي الاماكن المخصصة لذلك .

مادة (١٠٧)

يحضر بقاء الوحدات العاملة راسية على الارصنة أكثر من المدة الازمة لنفريغها كما لا يجوز ابقاءها مليئة بالبضائع أكثر من الوقت المناسب .

مادة (١٠٨)

على القائمين بادارة الوحدات العاملة في الميناء عدم عرقة سير السفن داخل الميناء والمرات الملاحية المؤدية اليه وعليهم مراعاة سلامة الوحدات المقطرة خلال جميع الأحوال والظروف والتقييد بالقواعد الخاصة بالقطار .

مادة (١٠٩)

لا يجوز للوحدات العاملة نقل عدد من الأفراد يتتجاوز العدد المرخص به لها ولا يجوز استعمال ايّة وحدة عاملة في غير الغرض أو المهمة المخصصة لها .

الباب التاسع

الأنظمة الخاصة بمارسة الأعمال البحرية في الميناء

مادة (١١٠)

لا يجوز ممارسة عمل مرشد ميناء أو مفتش بحري أو قائد وحدة بحرية في الميناء مهما كان نوعها أو عمل ميكانيكي أو غطاس أو بحار أو أي عمل بحري في الميناء إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك تصدره الادارة العامة للموانى .

مادة (١١١)

يشترط للحصول على الترخيص لمارسة الأعمال المذكورة : -

- أ) الا تقل سن طالب الترخيص عن ثمانى عشرة سنة الا اذا اذنت له ادارة الموانى .
- ب) أن يكون متعمقاً بالجنسية الليبية الا اذا اقتضت الضرورة غير ذلك .
- ج) أن يكون حسن السيرة والسلوك .
- د) الا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية او جنحة مخلة بالشرف او في جرائم المخدرات أو المسكرات مالم يكن قد رد اليه اعتباره .
- ه) أن تثبت لياقته الطبية وتحدد شروط اللياقة الصحية باللائحة التنفيذية .
- و) أن يكون حاصلاً على مؤهل مناسب أو أن يمتاز الامتحان الذي تجريه الادارة العامة للموانى .

مادة (١١٢)

يحضر على الفئات المذكورة في المادة (١٠) من غير المرشدين الصعود الى السفن الا باذن من ادارة الميناء .

مادة (١١٣)

للادارة العامة للموانىء الغاء الترخيص أو وقف العمل به لمدة معينة اذا
فقد حامله احد شروط الترخيص أو أخل بمقتضيات العمل .

الباب العاشر

أحكام الحطام البحري داخل الميناء

مادة (١١٥)

يقصد بعبارة الحطام البحري أي شيء يعثر عليه في الموانئ الاليبية أو
الممرات الملاحية المؤدية إليها من بقايا السفينة أو الوحدة العائمة أو حمولتها.

مادة (١١٦)

لايجوز لأحد القيام بالبحث عن الحطام البحري أو انتشاله من مياه
الميناء دون ترخيص مسبق من الجهة المختصة في الميناء طبقاً للشروط التي
تضعيها لذلك وعلى من يعثر على حطام أو ينتشله دون قصد أن يسلمه فوراً
إلى إدارة الميناء .

مادة (١١٦)

لاصحاب البضائع أو الأشياء الساقطة أو المتروكة من السفن في الموانىء
ولربابنة هذه السفن وشركات التأمين الحق في تسلم البضائع أو الأشياء
المذكورة وانتشالها بعد الحصول على إذن من ادارة الميناء .

مادة (١١٧)

تجرى ادارة الميناء تحقيقاً فيما جاء بالطلب وفي حالة التثبت من صحة
ما جاء به تصدر الاذن المذكور خلال مدة اقصاها اسبوع من تقديم الطلب
على أن يحدد في الاذن الأشياء المسموح بانتشالها ومكان العمل وكيفيته ومدته.

وإذا اتضح أن الشيء الذي عثر عليه لم يرد ذكره في الاذن فعلى المأذون له أن يسلمه لإدارة الميناء فوراً ودون شرط .

—
مادة (١١٨)

إذا غرقت أو جنحت أية سفينة أو وحدة عائمة داخل الميناء أو في المرات الملاحية المؤدية إليها وجب على مالكها أو صاحب الحق فيها إنشالها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ حدوث الغرق أو الجنه فإذا لم يتم ذلك خلال المدة المذكورة فلا إدارة الميناء دون إنذار سابق أن تتولى إنشالها بوسائلها الخاصة أو بمعرفة ذوى الخبرة وذلك على حساب مالكها أو صاحب الحق فيها .

—
مادة (١١٩)

إذا فقدت أية سفينة أو وحدة عائمة صلاحيتها للملاحة ورأى إدارة الميناء أن وجودها في الميناء يعوق الملاحة ويشكل خطرآً عليها فلها أن تنشر مالكها أو ربها بوجوب تعويضها أو إزالتها خلال مدة تحددها فإذا انقضت هذه المدة تولت هي تنفيذ ذلك بنفسها أو بمعرفة ذوى الخبرة على حساب مالكها أو صاحب الحق فيها .

—
مادة (١٢٠)

إذا لم تستوف إدارة الميناء المصاريف التي انفقتها طبقاً للمادتين السابقتين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ المطالبة بها فلها أن تقوم ببيع السفينة أو الوحدة العائمة أو ما ألقى من حطامها أو كلها معأً بالزاد العلى وذلك بعد النشر عن البيع باحدى الصحف المحلية .

—
مادة (١٢١)

إذا كان الحطام معرضآً للفساد أو للتلف أو كان تخزينه يسبب اخطاراً أو نفقات لاتناسب مع قيمة الحطام يمكن لإدارة الميناء بيعه قبل انتهاء المدة المذكورة في المادة السابقة .

مادة (١٢٢)

يخصم من حصيلة بيع السفينة أو الوحدة البحرية العامة أو حطامها أو كليهما معاً كأنة ما يتحقق للجهات المختصة في المبناء من رسوم ومصاريف واتعاب وغيرها فإذا لم تكف حصيلة البيع الاستحقاقات سالفة الذكر فان للجهات المذكورة الرجوع على مالك السفينة أو صاحب الحق فيها بالمتى المبالغ الباقيه .

اما اذا زادت حصيلة البيع عن ذلك فيودع باقي الخزانة العامة للدولة ، واذا لم يطالب بها أصحاب الحق فيه خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإيداع فيعتبر ايراداً للدولة .

باب الحادي عشر**القواعد المتعلقة بالحريق والاحتياط عند وقوعه
في المبناء****مادة (١٢٣)**

على ربانة السفن أن يتبعنوا جميع الاحتياطات الالزمه لمنع الحرائق والتي تبينها اللائحة التنفيذية أو تضعها الادارة العامة للموانئ وعليهم أن يتأكدوا من أن مضخات ومعدات مكافحة الحرائق في السفينة جاهزة للاستعمال في كل وقت .

مادة (١٢٤)

على المسؤولين في السفينة عند حدوث حريق المبادرة فوراً باعطاء اشارة الحرائق وطلب المعاونة من سلطات المبناء اذا كانت السفينة بحاجة الى ذلك وعلى ربانة السفن الراسية بالقرب من السفينة التي شب فيها الحريق اتخاذ الاحتياطات الالزمه لسلامة سفينهم وتقديم كل مساعدة ممكنة للسفينة المذكورة وعلى جميع



القوارب المزودة بمضخات مكافحة الحريق أن تسارع إلى مكان الحريق وتقديم العون الممكن .

مادة (١٢٥)

على الملاعين والزوارق الموجودة بجانب السفينة المحترقة الابتعاد عنها وعلى الوحدات التي تسير بمحركاتها الخاصة أن تساعد في ابعاد الوحدات الأخرى التي ليس فيها محركات .

باب الثاني عشر

أحكام عامة

مادة (١٢٦)

يمنع الصعود على متن سفينة قادمة أو التزول منها قبل اتمام اجراءات الحجر الصحي والأمن العام .

مادة (١٢٧)

يجب إنجاز شحن السفن وتغريغها بالعدلات المناسبة التي تقدرها إدارة الموانئ وعلى السفن مغادرة الميناء فور الانتهاء من ذلك .
ولا يجوز أن تترك أية سفينة داخل حدود الميناء عاطلة عن العمل إلا بموافقة كتابية من إدارة الموانئ واثبات ذلك في دفتر الأحوال .

مادة (١٢٨)

على ربانة السفن أن يبلغوا إدارة الميناء بشأن موقع الاخطار الجديدة التي لاحظوها قبل وصولهم .

مادة (١٢٩)

لا يجوز للسفن اجراء أية اصلاحات داخل منطقة الميناء أو أى عمل آخر عدا الشحن والتغريغ إلا بموافقة إدارة الميناء وفي المكان الذي تحدده .

مادة (١٣٠)

يمنع تنظيف مداخل السفن داخل الميناء أثناء عمليات الشحن والتغليف كما يجب تقليل خروج الدخان الأسود الكثيف من مداخل السفن بقدر الامكان.

مادة (١٣١)

لا يجوز لأية سفينة ان تستعمل انوارها الكاشفة في حدود الميناء الا اذا صرحت لها بذلك ادارة الميناء .

مادة (١٣٢)

يحظر الغوص داخل الميناء او في جواره بأية طريقة كانت بدون ترخيص كتابي بذلك من ادارة الميناء .

مادة (١٣٣)

يمنع تحريك الالات الرافعة او الناقلة او سائر الأدوات الميكانيكية العاملة في الميناء من غير الأشخاص المأذون لهم بذلك كما يمنع الوهوف او السير بدون مبرر بالقرب من هذه الالات أثناء تشغيلها .

مادة (١٣٤)

يحظر على السفن والغواصات ان تلقى في المواني او المياه الأقليمية الاترية او الحجارة او الرمل او القاذورات او الفضلات او مخلفات الوقود او المواد الكيماوية او روابس الخزانات كما يحظر عليها غسل الصهاريج او تصريف الزيوت الخفيفة او الثقيلة و المياه القاع والمجاري والصابورة .

مادة (١٣٥)

يعتبر ربان السفينة ومالكها ووكيلها مسئولين عن سلوك وتصرفات

بحاره السفينة طيلة مدة اقامتها بالميناء وهم مسؤولون عن الضرر الذى تلحقها السفينة أو حمولتها أو بحارتها بالأرواح والمتلكات الثابتة أو العائمة .

وعلى المسئول عن السفينة اخطار ادارة الميناء عن هذه الضرر فور حدوثها .

مادة (١٣٦)

يحظر رسو المراكب الشراعية والزوارق والقوارب بالقرب من السفن والمواعين المحملة ببضائع مالم تكن مكلفة بعمل يقتضى ذلك .

مادة (١٣٧)

لاتكون ادارة الميناء مسؤولة عن أية خسارة أو تلف أو نقص يصيب الشحنة نتيجة لعوامل طبيعية أو بسبب أعمال الشغب أو الاضراب أو الاضطرابات أو غيرها من الأسباب التي لا يمكن تلافيها أو بسبب العيب في البضاعة أو الخطأ في تغليفها .

مادة (١٣٨)

على ربانة السفن من نوع ناقلات البرول الذى تشحن حبوبًا سائبة مراعاة فتح فوهات صهاريج السفينة لتصريف الغازات المتجمعة في الصهاريج وذلك قبل دخول السفينة منطقة الميناء .

مادة (١٣٩)

على ادارة الميناء التأكد من سلامة توازن السفينة قبل ابحارها من الميناء ومع ذلك تبقى مسئولية الربان كاملة في هذا الشأن .

وعلى ادارة الميناء منع السفينة من الابحار اذا تبين لها عدم اتزان السفينة لسوء توزيع البضائع في عنابرها او لاي سبب آخر .

مادة (١٤٠)

يحظر اتلاف علامات الارشاد ومبنيات الميناء او تغيير شكلها .

مادة (١٤١)

تحدد اللائحة التنفيذية المساحات الأرضية للميناء ويحظر دخول هذه المناطق الا باذن من ادارة الميناء .

وتحدد ادارة الميناء سرعة السير داخل منطقة الميناء بالنسبة الى مختلف وسائل النقل البرية واماكن الوقوف ومدته و التعليمات الأخرى التي يجب على السائقين مراعاتها .

مادة (١٤٢)

لمندوبي ادارة الميناء الصمود على أية سفينة في الميناء لمعايتها أو تفتيشها . او الاطلاع على أوراقها ووثائقها حسب مانفذضيه واجبات وظائفهم وفى حدود سلطاتهم .

مادة (١٤٣)

يحدد وزير المواصلات بموافقة مجلس الوزراء المنارات وابراج المراقبة والاشارة وغيرها من العلامات المقاومة لتسهيل الملاحة البحرية ويحدد منطقة الرؤية لكل منها كما يحدد اقصى ارتفاع للبنيان او المنشآت التي تقام في المنطقة المذكورة ويحسب الارتفاع فوق متوسط منسوب البحر .

الباب الثالث عشر
العقوبات

مادة (١٤٤)

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه كل من :

- ١ - يخالف بغير عذر مقبول عن تقديم البيانات والاطلاقات

- والاقرارات والمستندات المنصوص عليها في المواد ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ و ٧٨ و ٨٥ من هذا القانون .
- ٢ - يختلف عن رفع الاشارات الدولية او المحلية المشار اليها في المواد ٣ و ٩ و ٢٣ و ٤٢ و ٦٧ و ٨٠ و ١٢٤ .
- ٣ - يصعد او ينزل من سفينة قادمة قبل اتمام اجراءات الحجر الصحي والأمن العام .
- ٤ - يصعد او يحاول الصعود الى سفينة محظمة او جائحة او في خطر دون اذن من ربانيها أو من ادارة الميناء .
- ٥ - يجرى اصلاحات في السفينة داخل منطقة الميناء دون موافقة ادارة الميناء .

مادة (١٤٥)

- يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيه كل من :-
- ١ - يطلق الصفارات الكهربائية او البخارية او جهاز آخر بحدث صوتاً بالمخالفة لحكم المادة ٢٤ من هذا القانون .
- ٢ - يخرج الدخان الكثيف من مداخل السفينة اثناء رسوها في الميناء او يقوم بتنظيفها أثناء عمليات الشحن والتغليف .
- ٣ - يغوص داخل الميناء او في جواره بأية طريقة دون ترخيص بذلك .
- ٤ - يستعمل الأنوار الكاشفة للسفينة داخل الميناء دون تصريح بذلك
- ٥ - ينقل الحمولة من سفينة الى أخرى داخل الميناء دون تصريح بذلك .
- ٦ - لم يتخذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حصول اضرار لنشأت الميناء .
- ٧ - يقوم بتنظيف الوحدات العاملة بالميناء او سحبها على البر دون موافقة ادارة الميناء .
- ٨ - يصعد الى السفينة دون اذن من ادارة الميناء .

مادة (١٤٦)

يعاقب بغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه كل من خالف حكماً من أحكام المواد ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٨١ و ٨٦ و ٨٧ فقرة ٢ و ١١٥ و ١٢٣ و ١٣٨ من هذا القانون .

ويعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من يختفى الحطام أو بزيل أو يمحو العلامات الدالة عليه .

مادة (١٤٧)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائى جنيه قبطان كل سفينة يمتنع عن الاستئانة بخدمات المرشد ما لم يكن قد اذن له بذلك من ادارة الميناء لضرورة ملحة .

مادة (١٤٨)

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من :-

١ - يلقى في الموانى الливية أو المياه الاقليمية بالاتربة أو الحجارة أو الرمل أو القاذورات أو الفضلات أو مخلفات الوقود أو المواد الكيماوية أو رواسب الحزانات .

٢ - يغسل الصهاريج أو يصرف الزيوت الخفيفة أو الشحيلة أو مياه الماء أو الصابورة في الموانى أو المياه الاقليمية .

مادة (١٤٩)

مع عدم الالخلال باية عقوبة اشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يعرقل عمل مندوبي الادارة العامة للموانى اثناء اداء واجباتهم تنفيذاً لهذا القانون أو يمنعهم من ممارسة اختصاصاتهم .

مادة (١٥٠)

١ - كل من أدخل سفينة إلى الموانىء الليبية أو أقلع بها دون موافقة إدارة الميناء يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

٢ - فإذا كان القصد من ذلك القيام بعمل غير مشروع فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وذلك مع عدم الالحاد بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى .

مادة (١٥١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل شخص نقل من الموانىء أو المياه الإقليمية إلى مياه أجنبية أية سفينة جانحة أو متزودة أو أي جزء من شحنتها أو ملحقاتها أو من الخطام البحري وكان ذلك بهقصد تهريبها أو التخلص من أحكام هذا القانون أو غيره من القوانين .

مادة (١٥٢)

مع عدم الالحاد بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من :-

١ - سرق معدات أو إشارات ارشاد السفن أو تسهيلات الملاحة البحرية أو أجهزة أو آلات الموانىء المتعلقة بتأمين اسلامة البحريـة.

٢ - تسبب عمداً في اتلاف أو تعطيل معدات الملاحة البحرية أو أجهزة الارشاد أو اللاسلكي بالموانىء أو السفن .

مادة (١٥٣)

مع عدم الالحاد بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً كل من خالف حكماً آخر من أحكام هذا القانون أو أحكام اللوائح أو القرارات التي تصدر بمقتضاه .

مادة (١٥٤)

لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون
واللوائح الصادرة بمقتضاه الا بطلب كتابي من مدير عام الادارة العامة للموانىء
والمدير العام عدم رفع الدعوى الجنائية كما يجوز له التنازل عنها في
أى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها ويشرط في هذه الحالات أن يتصالح
هو أو من يخوله مع ذوى الشأن على أساس دفع مبلغ لا يقل عن الحد الادنى
للغرامه ولا يجاوز الحد الاقصى لها وتنصي من احكام هذه المادة الجرائم
المنصوص عليها في المواد ١٤٦ و ١٥٠ و فقرة ٢ و ١٥١ و ١٥٢ .

مادة (١٥٥)

يكون للمدير العام للموانىء وموظفى الادارة العامة للموانىء الذين يصدر
بتعيينهم قرار من وزير المواصلات صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق
بـ الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

بالمواني الخاضعة لاحكام قانون المواني
وبيان حدود كل منها

| | |
|-----------------------------|--|
| ١ - ميناء زواره | أ) المنطقة المائية الواقعة بين حاجز الامواج الحالى وتلك التى تقع ضمن أي حاجز جديد ينشأ فيما بعد . ب) المنطقة المائية المعروفة بالمر الملاحي خارج الميناء ابتداء من مدخل الميناء حتى مسافة كيلو متر واحد . |
| ٢ - ميناء طرابلس | أ) المنطقة المائية الواقعة داخل حاجز الامواج الحالى وتلك التى تقع ضمن أي حاجز جديد للامواج يتم الشاؤه وفقاً لمشروع انتاء الميناء . ب) المنطقة المائية الخارجية المعروفة بالمر الملاحي خارج الميناء ابتداء من مدخل الميناء وعلى طول العلامات المميزة للمرمر حتى مسافة كيلو مترين . |
| ٣ - ميناء الحمس | أ) المنطقة المائية الواقعة ضمن حاجز الامواج الحالى وتلك التى تقع ضمن أي حاجز جديد ينشأ فيما بعد . ب) المنطقة المائية الواقعة ضمن دائرة وهى قطرها كيلو متر واحد ابتداء من نقطة وهى في نهاية حاجز الامواج الحالى . |
| ٤ - ميناء مصراته (قصر أحمد) | تحدد على ضوء اعتماد المخطط الرئيسي الخاص بهذا الميناء . |
| ٥ - ميناء رأس لانوف | أ) المنطقة الواقعة ما بين خطى طول ١٨ ٣٢ ١٢ ٣٠ ١٨ شرق جرينش ب) وما بين خطى عرض ٣٠ ٢٤ ٣٠ ٣٠ ٣٠ والشاطئ |
| ٦ - ميناء السدرة | أ) المنطقة الواقعة ما بين خطى طول ١٨ ٢٠ ٣٠ ٣٠ ١٨ شرق جرينش ب) وما بين خطى عرض صفر ٤٦ ٦ ٣٨ ٣٠ والشاطئ |
| ٧ - ميناء البريقة | أ) المنطقة الواقعة ما بين خطى طول ٦ ٣٢ ٩ ٣٦ ٢٤ شرق جرينش ب) وما بين خطى عرض ٤٢ ٢٧ ٣٠ ٣٦ ٣٠ والشاطئ |

| المنطقة المائية | الحدود | المنطقة المائية |
|---------------------|--|---|
| ٨ - ميناء الزويتينه | أ) المنطقة الواقعه ما بين خطى طول صفر ٥٠ و صفر ٥٧ شرق جرينتش | أ) المنطقة الواقعه ما بين خطى عرض صفر ٤٨ و صفر ٥٦ |
| ٩ - ميناء بنغازى | أ) المنطقة المائية الواقعه ضمن حاجز الامواج الحالى وتلك التي تقع ضمن أي حاجز جديد للامواج ينشأ حتى البحر المتشا فوق الحوض ذى المياه الفصلية الموجودة في الناحية الشرقية . | ب) وما بين خطى عرض صفر ٤٨ و صفر ٣٠ |
| ١٠ - ميناء سوسه | أ) المنطقة المائية الواقعه ضمن دائرة وهى قطرها خمسة متر ابتداء من نهاية حاجز الامواج الحالى . | ب) المنطقة المائية الواقعه ضمن دائرة وهى قطرها كيلو متر واحد ابتداء من رأس الهلال . |
| ١١ - ميناء درنه | أ) المنطقة المائية الواقعه ضمن دائرة وهى قطرها كيلو متر واحد ابتداء من ما بين نهاية الحاجز المذكور اعلاه و حاجز الامواج المتضرر الموجود في الجهة الجنوبيه . | ب) المنطقة المائية المعروفة بالمر الملاحي خارج الميناء الى تبدأ من مدخل الميناء حتى مسافة كيلو متر واحد . |
| ١٢ - ميناء طبرق | كامل المنطقة المائية الواقعه ضمن خليج طبرق الطبيعي أو تلك المنطقة الواقعه غربى خط وهى ابتداء من رأس طبرق حتى الشاطئ جنوباً وتألف من ثلاث مناطق داخل الخليج وهى (مرسى طبرق) والقاعدة البحرية المقترنة و (مرسى اخريقة - الميناء البرولى) . | أ) المنطقة المائية الواقعه ضمن خليج طبرق الطبيعي أو تلك المنطقة الواقعه غربى خط وهى ابتداء من رأس طبرق حتى الشاطئ جنوباً وتألف من ثلاث مناطق داخل الخليج وهى (مرسى طبرق) والقاعدة البحرية المقترنة و (مرسى اخريقة - الميناء البرولى) . |

قواعد عامة :-

- ١ - تحدد بقرار من وزير المواصلات حدود انوارى والمناطق التى لم يتم تحديدها فى هذا الجدول .
- ٢ - لا تدخل فى نطاق حدود الميناء بالنسبة للموانى البترولية مهابط الطائرات وعدادات ضيخ البترول ومكاتب وسائل اقامة موظفى كل من وزارة النفط والمعادن وشركات البترول.
- ٣ - تدخل فى نطاق حدود الميناء المناطق البحرية الحالى والتى يتم انشاؤها مستقبلا .